

– نص القانون 10-03 في مواده الأساسية على أن حماية البيئة ليست خيارا إداريا أو اقتصاديا، بل هي التزام قانوني يقع على عاتق الدولة والمؤسسات والأفراد. لان حماية الصحة العامة والموارد الطبيعية تعد مصلحة ذات أولوية قانونية.